الخاتمة العامة

في ختام ما تطرقنا اليه من خلال هذا المقياس حول التخلص من النفايات الخطرة والضارة وو اقع تسيير النفايات الخطرة في الجز ائر، يمكن استخلاص أن هذا الموضوع يمثل محورًا استر اتيجيًا متعدد الأبعاد في السياسة البيئية والتنموية للبلاد. فمن خلال تحليل مختلف جو انب هذا الو اقع، تبين أن أهميته تتجلى في عدة مستويات متكاملة.

يشكل البعد الصحي والبيئي حجر الأساس في هذه المنظومة، حيث يهدف تسيير النفايات الخطرة إلى حماية صحة المواطنين والحفاظ على سلامة النظم البيئية من خلال منع تلوث التربة والمياه والهواء. كما يرتبط هذا المجال ارتباطًا وثيقًا بالالتزامات القانونية والدولية للجز ائر، خاصة في إطار اتفاقية بازل.

من جانب آخر، يمثل تسيير النفايات الخطرة فرصة لتعزيز الاقتصاد الدائري وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تطوير آليات إعادة التدوير والاستفادة من النفايات كموارد اقتصادية. كما يساهم في تحسين الكفاءة الإدارية للمؤسسات المعنية وتعزيز الوعي البيئي في المجتمع.

وعليه، فإن تطوير منظومة متكاملة لتسيير النفايات الخطرة يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، مع ضرورة تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي باستمرار، وتبني التقنيات الحديثة في المعالجة والتخلص الآمن من النفايات، مما يضمن تحقيق التوازن المنشود بين متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورات الحفاظ على البيئة والصحة العامة.

كما يجب على المشرع الجز ائري إيلاء اهتمام خاص للنفايات الإلكترونية والمشعة والطبية، مع تشجيع البحث العلمي في مجال دراسة الآثار البيئية والصحية للنفايات بكافة أنواعها.